إصلاحات الدولة العثمانية في سورية وفلسطين 1840–1861م: أثر التنظيمات في السياسة والمجتمع

OTTOMAN REFORM IN SYRIA AND PALESTINE 1840–1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society

تحرير: موشيه معوز — *Author: Moshe Ma'oz*

الناشر: لندن، مطبوعات جامعة أكسفورد، 1968م — *Publisher: London, Oxford University Press, 1968*

مراجعة: حنّا تشِلِك — *Reviewed by:Hanne Çelik*

عدد الصفحات: 266 — *Pages: 266*

يهـدف هذا الكتاب إلى دراسة الوضع في المـناطق العربية خلال فترة التنظيمات، وهي مرحلة تناولها العديد من الأكاديميين، إلا أن الجـوانب المتعلقة بالمناطق العربية بقيت نسبيًّا في الظل. يتناول الكتاب كذلك أوضاع غير المسلمين في المنطقة، ويدرس التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للإصلاحات التي طُبِّقت بين عامَي 1840 و1861 في هذه الجغرافيا. حيثُ الفترة الممتدة من عام 1840، حين استعادت الدولة العثمانية السيطرة على سورية بعد حكم إبراهيم باشا، حتى عام 1861، عام وفاة السلطان عبد المجيد، وهي الفترة التي يصفها المؤلف بأنها «سنوات جرى فيها تفكيك القوى المحلية، وإضعاف الاستقلاليات الإقليمية، وتأسيس إدارة مركزية مباشرة»، وهذا يجعلها مهمة.

يتألف الكتاب من ستة فصول؛ سنتناولها بالترتيب:

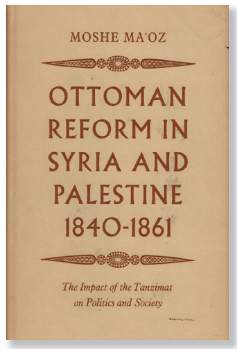

في الفصل الأول: **سورية وفلسطين قبل فترة التنظيمات**: ورد أن ولاية سورية كانت منطقة لم تنعكس فيها إصلاحات فترة السلطان محـمود الثاني. قبل التنظيمات، كان الباشاوات في هذه المنطقة يمارسون حكمًا مستقلًّا، ويقومون بتنفيذ الإعدامات التعسفية، ولا يستطيعون تأمين الأمان في المدن. أما في المناطق الريفية، فكان السكان المـستقرون يتعرضون لغزوات القبائل البدوية، بينما لم يكن يرى الباشاوات ما يحدث في هذه المناطق من سلبيات ضمن مسؤولياتهم. ومع انتشار الرشوة والفساد في المحاكم، أصبح لا أحد، سواء في المدينة أم في الريف، قادرًا على المطالبة بحقه. في هذا المناخ الفوضوي، تعرضت العديد من المناطق في ولايات سورية وفلسطين، التي تضم عناصر غير مسلمة، لنصيبها من الفوضى، وأصبحت أهدافًا لأعمال العنف. ومع قدوم الاحتلال المصري، عاشت الأراضي السورية عشرين سنة معزولة تمامًا عن الإدارة العثمانية.

DOI:10.36360/1560-015-001-011
CC BY NC

وفي الفصل الثاني: **الحــكومة والإدارة**: ذُكِر أنه خلال فترة التنظيمات، أُعِيد تشكيل التقسيمات الإدارية في منطقة سورية وفلسطين. ويبدو أن هدف الباب العالي كان مركزية الإدارة على ولايات سورية في إسطنبول، وإقامة توازن قوى بين ولاة هذه الولايات، وتحديد سلطات الوالي. وفي هذه الفترة، جرى سحب بعض الصلاحيات من الولاة ومنحها للدفتردار والسراسكر. وكان من العناصر الإدارية التي وُزِّعت بها قوة الوالي، المجالس التي جرى توسيع صلاحياتها. وفي هذه الفترة الجديدة، التي تحــقق فيها تقييد نطاق تطبيق الإصلاحات، أصبح الولاة في بعض الأحيان ضعفاء إلى درجة أنهم لم يتمكنوا من أداء مسؤولياتهم في مناطقهم.

يُعَدّ نقص القوة العسكرية أحد أهم أسباب إخفاق الدولة العثمانية في توفير السيطرة الكافية في المنطقة. ففي عام 1845، كان عدد فرقة الجيش النظامي في سورية يبلغ 20 ألف جندي، وهذا يعادل ربع قوة إبراهيم باشا العسكرية. وفي أوقات الأزمات، مثل حرب القرم، نُقِل الجنود من مناطق مثل سورية، التي كانت تُعَدّ آمنة نسبيًّا، إلى مناطق الحرب، وهذا أدّى إلى انخفاض هذا العدد إلى 12 ألف جندي. وكانت الدولة العثمانية تجد صعوبة في دفع رواتب الجنود في المــنطقة العسكرية، وكان توفير الطعام لهم يعتمد على تأمين الموارد من السكان المحليين. ولتعويض نقص القوى الأمنية، استخدمت الدولة مقاتلين غير نظاميين يُطلَق عليهم اسم: «الباشبوزوق»، ولكن هذه الظاهرة كانت تؤدّي إلى مشكلات جديدة؛ نتيجة عدم انضباط هؤلاء المقاتلين، حيث كانوا في بعض الأحيان يثورون ضد الحكومة؛ لعدم تلقيهم رواتبهم.

وفي الفصل الثالث: **الإدارة العثمانية في سورية وفلسطين بين عامَي 1840–1861م**: أبان أنّ أحد الأهداف الرئيسة للتنظيمات كان جمع العناصر المــتنوعة التي كانت منظمة في هياكل شبه مستقلة ومجزّأة تحت إدارة مركزية موحدة. لتحقيق ذلك، كان من الضروري: أولًا تجريد رؤساء العشائر والقادة المحليين من قوتهم العسكرية عن طريق تجنيد الشعب بشكل كامل ونزع سلاحهم؛ وثانيًا، إنشاء نظام ضرائب مباشر ليحلّ محلّ الأنظمة شبه الإقطاعية القديمة التي كانت تشكل المصدر الأساسي لقوى النخب الاجتماعية والاقتصادية.

وكانت أول تجربة لتطبيق التجنيد العسكري والضرائب المنتظمة بسورية في عهد السلطان محمود الثاني، إلا أنه أخفق. أما في عهد إبراهيم باشا فقد نجح في تنفيذ هذه الإصلاحات بقبضته الحديدية؛ ولكن بعد انسحاب مصر من سورية، واجهت الدولة العثمانية معارضة عنيفة ضد هذه السياسات. وواجهت الدولة العثمانية، بعكس إبراهيم باشا، عدم وجود قوة أمنية فعالة أو ميزانية كافية لمواجهة هذا الاعتراض. علاوة على ذلك، كانت الدولة العثمانية، رغبةً منها في جمع ردود فعل شعبية ضد إبراهيم باشا، تدعم هذا التوتر ضد الإصلاحات، بل وكانت قد وعدت بإلغائها. ومن خلال هذه السياسات الخاطئة، أخفقت الدولة العثمانية في اغتنام فرصة كبيرة لتحقيق الاستقرار والنظام في المنطقة.

حاولت الدولة إقناع الشعب بإعادة تطبيق التجنيد الإجباري من خلال بذل جهود لإقناعه بأنه كان «تكليفًا مؤقتًا»، وجرى تنظيم احتفالات لتكريم العائدين من الخدمة العسكرية بهدف تأكيد أن هذه المهمة «مؤقتة».

قبل عام 1831، كانت لدى منطقة سورية مجـالس محلية خاصة بها لا تضم غير المسلمين. وفي عهد إبراهيم باشا، استُبدِلت بهذه المجالس التقليدية مجـالسُ أكثر تنظيمًا ونظامًا وتمثيلًا، مع مشاركة غير المـسلمين. وبعد انسحاب الإدارة المصرية، أصبحت هذه المجالس أساس الجهاز الإداري المحلي الجديد، واستمر العمل بها؛ ولكن من حيث التمثيل، كانت مجـالس الدولة العثمانية أقل بكثير من مجالس مصر. علاوة على ذلك، فإن بعض المسؤولين العثمانيين الذين كانوا غير مرتاحين للمساواة التي مُنِحت لغير المـسلمين- دعموا المعارضين للإصلاحات بشكل غير علني، وكانت مذبحة حلب أحد الأمثلة على هذا الدعم الخفي. ومن الخصائص الأخرى لهذه المجالس أنها كانت تتمتع بصلاحيات واسعة. كانت المـجالس المحلية تمتلك صلاحيات تحديد الرسوم الجـمركية، والإشراف على إنتاج المنتجات الزراعية وتسويقها وأسعارها، وفحص الأراضي ومعالجتها وتسجيلها، وإدارة الأشغال العامة، ومراقبة دخول الزوار الأجانب. بالإضافة إلى هذه الوظائف، كانت المجالس الإقليمية تسهم أيضًا في حفظ الأمن والسلام من خلال تجميع القوات غير النظامية وتشغيلها. كما كانت المجالس المحلية مسؤولة عن إدارة القضايا القضائية، وهذا يعني أن اختصاص المحاكم الشرعية كان محدودًا فقط بقضايا الحالة الشخصية والممتلكات وأمثالها.

وهذا الفصل يأخذنا إلى موضوع إدارة المناطق الجـبلية أيضًا، حيث طبقت الدولة العثمانية سياستها التقليدية في «التوازن» على البدو الذين لم تتمكن من السيطرة عليهم -رغم كل محاولاتها- بسبب ضعف قوات الأمن،. كانت الإدارة تدعم بعض الأُسَر المـنافسة لتصعيد التوترات بين قبائل البدو بهدف إضعاف قوتهم. ومن بعض مناطق النزاع في هذه الفترة: جبل نابلس، وجبل الأنصارية، وبعلبك. وفي الفترة نفسها، دعمت القنصليات الأوروبية بعض القبائل لمصالح لها.

ومن اللافت أنه ذكر الأقلية الدرزية في جبل الدروز، التي كانت تشكل مجتمعًا ثقافيًا لا يشهد صراعات داخلية بين أفراده على عكس قبائل البدو، وهذا جعلها أكثر حماية ضد التدخلات الخارجية. ومن الجدير بالذكر أن العثمانيين أخفقوا ضد الدروز الذين لم يتمكن حتى إبراهيم باشا، الذي سيطر على معظم سورية بقبضة من حديد، من إخضاعهم بالكامل.

أما الفصل الرابع **الرفاه الاجتماعي والاقتصادي**: فركّز على الوضع الاقتصادي. كانت محاولات الإصلاحيين في العهد العثماني لتقليص التعسف في التنفيذ من خلال تقييد صلاحيات الباشاوات قد أدت إلى اختلال التوازنات الحالية للقوى، وهذا أسفر عن نتائج سلبية متعددة. وفي المقابل، أُعِيد أحيانًا بعض الصلاحيات، ووُزِّعت أحيانًا هذه الصلاحيات بين الوحدات الإدارية الجديدة. على سبيل المثال، كان منصب السراسكر هو المنصب الذي يتحمل مسؤوليته الكبرى في ضمان أمن المدينة بفضل صلاحياته الواسعة في هذا العصر. ويمكن عدّ تقليص صلاحيات القضاة مثالًا آخر على سياسة توزيع الصلاحيات، وفي المقابل إدخال أعضاء في المجالس المحلية.

كان أحد أبرز المبادرات في عهد التنظيمات هو تغيير النظام الضريبي الذي كان يعاني الفساد وفرض تطبيقات تعسفية تصعب مراقبتها. ففي نظام الالتزام،

لم يكن هناك نظام لمراقبة جمع الملتزمين أكثر من العُشر المحدد من الضرائب، أو شراء منتجات الناس بأسعار منخفضة جدًّا. حيثُ ذهب العثمانيون نحو المركزية في نظام الضرائب، وعيّنوا موظفي التحصيل، وأصدروا العديد من الفرمانات التي تحذّر من جمع الضرائب الجائرة. وأُلغِيت أنظمة المالكانات والالتزام. لكن في عهد إبراهيم باشا، ورغم أنه وعد بإلغاء ضريبة «الفردة» وحارب ضدها في الحملات الدعائية، إلا أنه لم يتمكن من التعامل مع المعارضة الشديدة التي واجهها عندما حاول جمع هذه الضريبة. على الرغم من معارضة القادة المحليين، أصبح «الفردة» في عام 1853 ضريبة «ثروة» تتناسب مع مستوى الثراء. وبعد فترة قصيرة، ترك المحصلون وظائفهم ليحل محلهم أصحاب المالكانات والملتزمون الذين كانوا يوفرون حماية جزئية للمجتمعات المحلية. ومع كل هذه المحاولات، عجزت الدولة العثمانية عن جمع أكثر من نصف الضرائب التي كانت تجمعها الإدارة المصرية في المنطقة.

ومن التطورات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي حدثت في هذه الفترة وصول نظام البريد وخطوط التلغراف إلى المنطقة، بالإضافة إلى ذلك بناء الطرق والجسور، وهذا أدّى إلى تحسين وسائل النقل في المنطقة. تم الانتهاء من طريق بيروت–دمشق في عام 1857 من قبل شركة فرنسية. وكان العنصر الذي حفز تطوير شبكات النقل هو انتعاش مدن الموانئ، مثل حيفا وبيروت. ففي عشرينيات القرن، كانت بيروت مدينة صغيرة تعداد سكانها 5000 نسمة، ولكن بحلول الأربعينيات ارتفع عدد سكانها إلى 12000 نسمة، وفي الخمسينيات من القرن، تحولت إلى مدينة غنية يصل تعداد سكانها إلى 50000 نسمة. افتُتِح أول بنك في سورية في عام 1856 بوصفه فرعًا لبنك عثماني في بيروت. والسبب الرئيس في تطور هذه المدينة الساحلية هو الزيادة الكبيرة في التجارة الأوروبية مع المنطقة، وهذا أدّى إلى انتعاش التجارة الخارجية، وتقلّص التجارة الداخلية. ومع بداية التصنيع في سورية، لم تتمكن المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأوروبية من حيث الجودة أو الأسعار، وهو ما أدى إلى فقر متزايد في صفوف المسلمين المحليين.

أمّا الفصل الخامس: «**أوضاع اليهود والمسيحيين وموقف المسلمين من غير المسلمين**» فقد تناول الناحية الدينية. إن أكبر تغيير أحدثته التنظيمات كان محاولة تعديل وضع الجماعات غير المسلمة. حتى خط شريف جلخانه، كان اليهود والمسيحيون يتمتعون بالحكم الذاتي الديني، لكنهم كانوا من المواطنين من الدرجة الثانية. رغم أنهم كانوا يعملون في مناصب إدارية مختلفة، إلا أنهم كانوا يتعرضون للإهانة في كثير من الأحيان. في العديد من المناطق، كان المسؤولون يفرضون ضرائب على غير المسلمين بما يتجاوز الحصة المطلوبة بشكل تعسفي.

كان إبراهيم باشا أول من جعل وضع المسلمين وغير المسلمين متساويًا في سورية. في تلك الفترة، تمتع الرعايا بالمساواة الكاملة. وعندما استعاد العثمانيون السيطرة، أعادوا الرعايا إلى وضعهم السابق. وبعد ذلك، وعندما حاولوا إعادة تحقيق المساواة من خلال الإصلاحات، واجهوا معارضة أقوى بكثير من تلك التي واجهها إبراهيم باشا. وتسببت التوترات تجاه المسيحيين في تصاعد سريع لتصبح أعمال عنف، وعجزت الدولة العثمانية –التي لم تكن تمتلك القوة العسكرية الكافية للسيطرة– عن الحفاظ على الأمن،

وهذا أدى إلى مذبحة المسيحيين في حلب عام 1850، ونابلس عام 1856، وأشدها في دمشق عام 1860. وعلى العكس من المسيحيين الذين جذبتهم ردود الفعل الاستفزازية والروابط الأقوى مع القوى الأوروبية، فإن اليهود لم يتعرض للأذى في هذه الأحداث.

ومن أهم العوامل التي أدّت إلى تصعيد التوترات في تلك الفترة:

- قرع الأجراس في الكنائس.

- في ظل ارتفاع الضرائب والاضطرابات الزراعية، كان المسلمون يعانون الفقر، بينما كان غير المسلمين، في هذه الفترة التي كانت تشهد ازدهارًا، يهيمنون على التجارة، ويزدادون ثراءً بسبب استفادتهم من الامتيازات الأوروبية بطريقة غير قانونية، إلى درجة أنهم أصبحوا قادرين على تقديم قروض حتى للمسؤولين المسلمين.

- رفض المسيحيين دفع ضريبة «البدل» التي كانت تعادل الخدمة العسكرية.

- الإهانات والتصرفات الاستفزازية تجاه المسلمين.

- رفع الأعلام الأجنبية على القنصليات.

- حالة من الخوف الشديد والاعتقاد السائد بأن المسيحيين، بالتعاون مع القوى الأوروبية، يعملون على إسقاط الدولة العثمانية وإقامة حكومة مسيحية؛ بالإضافة إلى الخطب الدينية التي كانت تعزّز هذا الاعتقاد؛ فضلًا عن اجتماعات سرية عقدها بعض المسلمين بهدف التخطيط لقتل المسيحيين لمنع تنفيذ هذا المشروع.

على الرغم من كل التوترات، تمتع غير المسلمين في هذه الفترة بحرية دينية لم يسبق لهم أن حصلوا عليها من قبل. بالإضافة إلى ذلك، ساعد تحصيلهم تعليمًا أفضل وكفاءات أعلى على جعل اليهود والمسيحيين أكثر مرشحين لتلبية احتياجات إدارة الحكومة العامة. في تلك الفترة، كان من المعروف أن معظم الموظفين في الإدارة المالية في دمشق كانوا من المسيحيين، بينما كان اليهود يسيطرون على التجارة الخارجية التي انتعشت في مدن الموانئ. وكانت هذه الظروف تجعل غير المسلمين يتمتعون برفاهية اجتماعية واقتصادية أعلى من تلك التي كانت للمسلمين. وقد تأخرت خطوات التنظيمات لإزالة التفاوتات السياسية، فاستغرق إلغاء ضريبة الجزية فعليًّا حتى الخمسينيات. واستمرت بعض العادات، مثل عدم قدرة غير المسلمين على امتلاك العبيد المسلمين، وعدم قبول شهادتهم في المحاكم. لم تُقبَل شهادة غير المسلمين إلا في المحاكم المختلطة التي أُنشِئت في بيروت عام 1851 ودمشق عام 1854. وفيما يتعلق بالمشاركة في المجالس المحلية، مُنِحت حقوق متساوية في بيروت، بينما مُنِح غير المسلمين بعض المقاعد فقط في سورية وفلسطين. ومن المهمّ أيضًا الإشارة إلى أنه بعد قرون من الهيمنة المسلمة، لم يكن من السهل تحقيق المساواة السياسية الكاملة في غضون عشرين عامًا فقط.

وتطرق الكتاب كذلك إلى مسألة أنشطة الأجانب التي أدت مواقف القنصليات الأوروبية منها في تلك الفترة إلى حدوث حركات اجتماعية وتغييرات ديموغرافية. وكان موقف القناصل الأوروبيين، وخاصة البريطانيين، في فلسطين تجاه اليهود قد أسهم في زيادة عدد اليهود في المنطقة، حيث تضاعف عددهم من حوالي 5000 نسمة إلى ضعف هذا العدد

خلال فترة عشر سنوات. ومن المعروف أيضًا أن البريطانيين والفرنسيين كانوا يسعَون إلى التأثير في سكان المناطق شبه المستقلة والجبلية. إذ أصبحت منطقة جبل لبنان، التي يقطنها الموارنة التقليديون المدعومون من الفرنسيين والدروز المدعومون من البريطانيين، واحدة من المناطق التي شهدت صراعات في تلك الفترة. علاوة على ذلك، سعى البريطانيون والفرنسيون في بعض الأحيان، كما في حالة نابلس، إلى دعم القبائل المتنافسة من أجل تمهيد الأرض لانتفاضات ضد الحكومة. من المعروف أيضًا أن القوى الأجنبية نظمت أنشطة مدمرة ضد الحكومة العثمانية ووزّعت الأسلحة على بعض شرائح السكان في المنطقة. ومن الأنشطة البارزة الأخرى التي قامت بها القوى الأوروبية ادعاؤها «الحماية» لشعوب المنطقة. إذ كان الفرنسيون يدّعون حماية الموارنة واللاتين، بينما كان الروس يدّعون حماية الأرثوذكس والروم الأرمن، والبريطانيون والبروسيون كانوا يدّعون حماية الأقليات البروتستانتية. وكان اليهود يتلقون الحماية من العديد من الدول الأوروبية في إطار أوسع.

أخيرًا يناقش الكتاب في الفصل السادس الأخير: **الاتجاهات الجديدة في المجتمع السوري بعد عام 1861**. بدأت الحكومة العثمانية في بناء مؤسسات يمكن للمسلمين وغير المسلمين استخدامها معًا، مثل المدارس والمستشفيات، بهدف تقليل الخلافات المتبادلة. افتُتِحت أولى المدارس العلمانية الحكومية (الرشدية) في أواخر خمسينيات القرن التاسع عشر في حلب، وفي أوائل الستينيات في دمشق. ومع ذلك، كانت هذه المدارس تضم في الغالب أطفالًا مسلمين فقط، ولم تكن على مستوى من الكفاءة الذي يمكنها من منافسة الشبكة التعليمية الإسلامية.

أما نظام التعليم التبشيري الموجود بالفعل في المنطقة، فقد انتشر بسرعة بعد أحداث 1860 عندما جذب الانتباه الأوروبي إلى وضع أتباع الديانات المسيحية في سورية. ساعدت المدارس التبشيرية التي كانت تضم عددًا كبيرًا من الطلاب غير المسيحيين في تغيير الأجواء الثقافية وإحياء اللغة العربية. ومن خلال هذه المدارس، تخرج أوائل الكتّاب والصحفيين العرب العصريين من المسيحيين، وأُسِّست جمعيات أدبية، ومسرحيات عربية، ومطابع. وقد دعمت الحكومة العثمانية هذه النهضة بشكل غير مباشر من خلال منح الجوائز للكتّاب العرب المسيحيين.

من الموضوعات الرئيسة في هذه الحركة الثقافية الجديدة كانت الوطنية السورية المستندة إلى اللغة المشتركة والثقافة والإقامة، والعلمانية. وقد أدركت مجموعة صغيرة من المسيحيين، الذين تضرروا من الأحداث، أن الانتماء الديني قد يكون خطرًا، فبحثوا عن أرضية مشتركة علمانية. في الوقت نفسه، أسهمت الأفكار الأوروبية في تعزيز الوعي الوطني.

وفي هذه الفترة، ظهرت مصطلحات أول مرة، مثل «حب الوطن» و«أبناء الوطن» في الانتشار. ولم يكن مطلب الاستقلال عن الدولة العثمانية مقتصرًا على المسيحيين فقط. واجهت الإصلاحات التنظيمية في سورية -كما في معظم المناطق العثمانية- ردود فعل عنيفة، وهذا أدّى إلى التشكيك في شرعية الدولة. بل إن وفاة عبد العزيز (الذي كان يطلق عليه العرب المحليون وفقًا لما ذكره السفير البريطاني في تلك الفترة «الخائن عبد العزيز») وتولي شقيقه عبد المجيد السلطة، عبّر عنه الناس بعبارة: «الإسلام قد نجا». كما

أن الإصلاحات التنظيمية كانت تُعَدّ من قبل البعض بمثابة «ضعف الدولة»، حيث أسهمت الهزائم المتكررة أمام إبراهيم باشا وإخفاق الحكومة العثمانية في الإدارة مقارنةً بحكم إبراهيم باشا الحديدي في تعزيز هذا التصور. في انتفاضة نابلس 1856، أُلقِيت الأعلام العثمانية إلى الأرض جنبًا إلى جنب مع أعلام السفارات الأوروبية، وهو ما يُحتمَل أن يكون نتيجة رد فعل ديني-رجعي ضد السلطان، ولكنه أيضًا يشير إلى أولى بوادر التمرد العربي ضد الحكم التركي. وفقًا لما ذكره القنصل سكين، كان هناك من يأمل في الانفصال عن الدولة العثمانية وتأسيس دولة عربية تحت حكم شريف مكة في شمال سورية.

وفي الختام، نرى، من وجهة نظر نقدية، ما يأتي: قد تكون بعض الاختيارات اللفظية داخل الكتاب قد وردت لتسهيل السرد، لكنها لا تتماشى مع التسلسل الزمني أو التماسك المفاهيمي. على سبيل المثال، استُخدِم تعبير «في تركيا» للإشارة إلى الأحداث التي وقعت في الأناضول، واستُخدِم مصطلح «الوطنيّة السورية» في الحديث عن فترة الخمسينيات، واستُخدِم تعبير «المصريين» بشكل متكرر عند الإشارة إلى الخديوية في مصر. علاوة على ذلك ذُكِرت المصادر المتعلقة بالتعبيرات التي يمكن أن تُعَدّ ذات طابع شخصي أو التي تحتوي على تعميمات واسعة؛ ومع ذلك، فإنه إذا كان المطلوب استخدامها في بحث أكاديمي، فمن الأفضل مراجعة هذه المصادر، وتحديد مدى دقتها في تمثيل الفكرة المطروحة. وأخيرًا، لم يتناول الكتاب وجود التركمان رغم تطرقه فيه إلى العديد من المجتمعات الأقلية.

الكلمة لكم

لن نتخل عن نقل الحقيقة، الحقيقة فقط،
بأمانة وبصوتكم. أينما كنتم في العالم،
هذا الميكروفون ملكٌ لكم

TURKUVAZ
MEDYA GRUBU

SABAH